

تركة النظام السابق تحاصر فرص الحوار بين السلطة والحراك في الجزائر

تبون يريد تفكيك تراكمات الحملة التي استهدفت تماسك المجتمع الجزائري



صابر بليدي

أطلق الرئيس الجزائري الجديد عبدالمجيد تبون وعودا للشعب بفتح حوار شامل وجدي مع المتظاهرين بهدف التوصل إلى صيغة ترضي الغاضبين بالاستجابة لطلباتهم التي انتفضوا من أجلها لأشهر، لكن هذه الوعود تصطبغ بتركة ثقيلة أرسلتها المنظومة السياسية القائمة منذ عقود وتدير البلاد بقبضة من حديد ويعتبرها الشعب تسعين لإعادة إنتاج أساليبها وسياساتها القديمة لكن تحت مسميات جديدة.

الجزائر - تعهد الرئيس الجزائري المنتخب عبدالمجيد تبون بفتح حوار شامل ومباشر مع الحراك الشعبي من أجل التوصل إلى حل توافقي بين جميع الأطراف يخرج البلاد من الأزمة التي تتخبط فيها.

ويعد هذا الموقف خطوة تنهي التجاهل الذي تحصن به السلطة القائمة في تعاملها مع الأوضاع المضطربة في الجزائر خلال الأشهر الأخيرة، ووصلت إلى حد تبادل التخوين والتوصيفات المستفزة.

واعترف تبون، في أول تصريح له للرأي العام، بنقل وشرعية مطالب الحراك الشعبي والتزم بفتح حوار شامل ومباشر معه.

ويؤشر هذا الأمر إلى إمكانية الذهاب في اتجاه تجاوز خطاب السلطة والمؤسسة العسكرية خلال الأشهر الأخيرة.

ويبدو أن الحملة القوية التي شنتها السلطة من أجل إجهاد الحراك الشعبي، بوسائل دعائية وبروباغندا انطوت على العديد من المخاطر، تمس وحدة وتماسك المجتمع الجزائري، قد تركت تراكمات كثيرة في حاجة إلى تفكيك من أجل استعادة الثقة وقنوات التواصل.

وعبر الناشط السياسي المعارض، سيف الإسلام بن عطية، عن "استعداد الحراك الشعبي لفتح حوار جاد وناجع مع السلطة، لتجسيد المطالب السياسية المشروعة التي رفعها الشارع الجزائري منذ شهر فبراير الماضي".

ويحتل بن عطية الصوت المعتدل داخل فعاليات الشارع الجزائري بتشديده على "ضرورة العودة إلى خارطة الطريق التي أطلقتها مجموعة العشرين خلال منتصف شهر أكتوبر الماضي"، والتي تضمنت عدة شروط من أجل التتويج بحوار شامل يخرج بحد لواقفي للأزمة.

لكن الهوة العميقة بين طرفي الأزمة المشتعلة في الجزائر صنعت تيارا متشددا داخل الحراك الشعبي لا يرى الحل إلا في تنحي السلطة القائمة.

وكانت الاحتجاجات الحاشدة التي عاشتها الجزائر الجمعة، تزامنا مع إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية وتواتر ردود الفعل حولها وتصريحات الرئيس الجديد، أحد تجليات تصلب مواقف قطاع عريض داخل الحراك الشعبي.

وتزداد مواقف الحراك تصلبا خاصة أن السلطات الأمنية أفرطت في قمع المتظاهرين بغرب البلاد، بحسب شهود عيان تحدثوا عن استعمال الغاز المسيل للدموع والهرارات، فضلا عن اعتقال العشرات من المحتجين بمدينة وهران، وغير هؤلاء عن رفضهم للخيار الانتخابي في الشكل المنظم من طرف السلطة، وعن عدم اعترافهم بانتخاب تبون رئيسا للبلاد واعتبروا أن تبون مرشح المؤسسة العسكرية وواجهتها المدنية، خاصة وأن الرجل ابن النظام السياسي القائم، وتدرج في مناصب ومسؤوليات عديدة ومختلفة.

ودعا حزب جبهة القوى الاشتراكية المعارضة إلى فتح "حوار جاد عبر تهئية جو من التهئية موات للتشاور والحوار، يبدأ بإطلاق سراح معتقلي وسجناء الرأي واحترام حريات التعبير والتظاهر والاجتماع".

الهوة العميقة بين طرفي الأزمة المشتعلة منذ أشهر في الجزائر صنعت تيارا متشددا داخل الحراك الشعبي لا يرى الحل إلا في تنحي السلطة

ويجمع المعارضون السياسيون في الجزائر، سواء كانوا أحزابا أو شخصيات مستقلة، على ضرورة قيام السلطة بجملة من إجراءات التهئية لاستعادة الثقة بين الطرفين، وعدم توظيف الحوار كمنافرة سياسية لتبرير أجدنتها كما حدث مع الحوار الفاشل المنظم من طرف الدبلوماسيين لخضر الابراهيمى ورمطان لعمامرة،

وبعدهما من طرف لجنة البرلماني السابق كريم بوناس.

وتأتي مطالب إطلاق سراح سجناء الرأي ورفع اليد عن حريات التعبير والتظاهر والتنقل ووقف خطاب التخوين والاستفزاز للمعارضة في صدارة اللائحة التي عبرت أكثر من جهة عن تبنيتها وجعلها شرطا لفتح حوار مباشر مع السلطة وعدم تعويمه عبر تضمينه لمن يصفونهم بـ"الانتهازيين والموالين للسلطة".

وجاء بيان جبهة القوى الاشتراكية، الصادر السبت، في صميم هذا الموقف حيث أكد "التبني المشترك لجدول الأعمال واختيار المشاركين والطبيعة السيادة والشفافة للحوار، والاعتماد بالإجماع -على برنامج الخروج من الأزمة، والتزام الأطراف المشاركة فيه بتنفيذه في المواعيد المحددة".

وحذر حزب جبهة القوى الاشتراكية مجددا من "تنظيم أي حوار مزيف تحت رعاية السلطة في مؤتمر غير سيادي يهدف إلى المصادقة على خارطة طريق محددة سلفا مع جدول أعمال مثبت من قبل، مع مشاركين على مقاس من اختيارها".

رسائل التودد

ويرى متابعون للشأن الجزائري أن ممارسات السلطة طيلة الأشهر الماضية وخطابها الاستفزازي المتجاهل لحراك الشارع الجزائري، أفضيا إلى تنظيم انتخابات رئاسية قاطعها أغلب الجزائريين.

ويقول هؤلاء إن السلطة في الجزائر الآن أمام حقائق جديدة تحاول من خلالها تدارك الوضع المتنازم، لكن العقبة الأولى أمامها ستكون ما صنعتها خطابات التشدد والاستفزاز والقمع خلال الأشهر الماضية، والذي ساهم في رفع سقف المخاوف والشروط لدى الطرف الآخر للانخراط في الحوار السياسي.

ويبقى الوضع الداخلي المتوتر أكبر التحديات التي تواجه الوافد الجديد إلى قصر المرادية، لاسيما استعادة قنوات التواصل مع منطقة القبائل التي امتنعت عن التصويت تماما في الاستحقاق الرئاسي، وتحولت إلى قنبلة سياسية موقوتة بسبب تركيز خطاب التخوين والعمالة عليها، وهو ما اضطر عبدالمجيد تبون إلى إطلاق رسائل تودد في تصريحه الأول لوسائل الإعلام.

قيس سعيد أول رئيس يهنئ تبون برئاسة الجزائر

تونس - هنا الرئيس التونسي قيس سعيد، السبت، الرئيس الجزائري المنتخب عبدالمجيد تبون بمناسبة فوزه بالانتخابات. وجاء ذلك في مكالمة هاتفية أجراها سعيد مع تبون، وفق ما أفادت به وكالة الأنباء التونسية الرسمية، وهو الاتصال الهاتفي الأول الذي يفتقه تبون من رئيس دولة بعد فوزه بمنصب رئيس للبلاد.

وعبر سعيد عن تمنياته لتبون بالنجاح والتوفيق إثر إعلان فوزه في الانتخابات الرئاسية الجزائرية.

وأعرب عن "امله في مزيد التعاون بين تونس والجزائر، وفتح آفاق جديدة في هذا الإطار؛ لتحقيق طموحات الشعبين الشقيقين وأمالهما في بناء مستقبل مشترك".

والجمعة، أعلنت السلطة المستقلة للانتخابات فوز رئيس الوزراء الأسبق عبدالمجيد تبون، في انتخابات الرئاسة من الجولة الأولى، بنسبة 58.15 بالمئة من الأصوات، متجاوزا منافسيه الأربعة.

وكان سعيد أعلن عقب فوزه برئاسة تونس، أكتوبر الماضي، أن الجزائر ستكون أولى محطاته الخارجية، في مؤشر على قوة العلاقة بين البلدين.

وأتت تلك الرئاسة الجزائرية أن الرئيس المؤقت عبدالقادر بن صالح شكر الرئيس سعيد على خلفيته لإعلانه أن الجزائر ستكون أول وجهة خارجية له بعد توليه مقاليد قصر قرطاج، خلال تهنئته له على فوزه برئاسة تونس.

وأفاد بيان للرئاسة الجزائرية بأن بن صالح عبر لسعيد عن "الشكر والتقدير على ما أبداه من مشاعر طيبة وعبارات الود والإخاء تجاه الجزائر المصدر ذاته، "عزمه الثابت لتعزيز علاقات الأخوة والتعاون والتضامن بين الجزائر وتونس".

وكان رئيس حكومة تصريف الأعمال في تونس يوسف الشاهد، قد أكد لوسائل الإعلام في نوفمبر الماضي أثناء زيارته للجزائر، استعداد الرئيس سعيد لزيارة الجزائر قريبا.

وأكد الشاهد الأهمية التي يوليها سعيد للعلاقات التونسية الجزائرية مشددا على أنها "علاقات استراتيجية راسخة في التاريخ".

البشير.. عدة أدوار في مسيرة حكم على مدى ثلاثين عاما تنتهي به مدانا بالفساد

جهازه الأمني، حاول كوسيلة أخيرة الانتقل إلى معسكر السعودية، خصمها الإقليمي الأكبر، معتبرا أنها ستكون حلقة أفضل بعد صدمة "الربيع العربي" عام 2011.

في نهاية تسعينات القرن الماضي ابتعد البشير عن الترابي وانفصل عن الإسلام المتطرف لتحسين علاقاته مع خصومه وجيرانه

ويقول مارك لافيرنيه "لطالما تحايل البشير والتف بين نزاعات العالم العربي من أجل البقاء".

وواجه البشير في 2013 انتفاضة انطلقت احتجاجا على غلاء المعيشة، سرعان ما سحقها النظام. وفي أبريل 2019، سقطت تحت ضغط الشارع بعد أشهر من التظاهرات.

وانتخب البشير مرتين رئيسا في عمليتي اقتراع قاطعتهما المعارضة في 2010 و2015، وكان يعتزم الترشح لولاية ثالثة عام 2020.

لادن، إلى أن طرده عام 1996 تحت ضغط الولايات المتحدة.

وفي نهاية تسعينات القرن الماضي، ابتعد البشير عن الترابي وانفصل عن الإسلام المتطرف سعيا لتحسين علاقاته مع خصومه وجيرانه.

ويقول خبير القرن الأفريقي مارك لافيرنيه، مدير الأبحاث في "المركز الوطني للبحث العلمي" الفرنسي، إن "البشير اكتسب مهارة مع الوقت، تعلم كيف يمارس السلطة، لم يكن في البداية شخصية من الطراز الأول".

واستفاد البشير في ذروة سلطته في مطلع الألفية من العائدات النفطية وأحكم قبضته على البلد.

ووقع البشير عام 2005 وسط النزاع في دارفور اتفاق سلام مع متمرد في الجنوب أفسح المجال لتقاسم السلطة وتنظيم استفتاء حول استقلال هذه المنطقة التي انفصلت عام 2011 وأصبحت دولة جنوب السودان.

وبذلك خسر البشير ورقة بالغة الأهمية إذ يضم الجنوب القسم الأكبر من الاحتياطات النفطية، فبدأ في التراجع فيما غرقت البلاد في أزمة اقتصادية خطيرة. وبعدما ظل البشير لفترة طويلة حليفا لإيران التي ساعدته على تشكيل

وتحت تأثير الترابي وضع عمر البشير السودان، الذي كان مشرذما بين عدد كبير من القبائل ومقسما بين شمال البلاد ذي الغالبية المسلمة والجنوب الذي يسكنه مسيحيون، على سكة الإسلام المتطرف.

وفي 30 يونيو 1989، قاد انقلابا سلميا أطاح بحكومة الصادق المهدي المنتخبة، ودعمته حينها الجبهة الإسلامية القومية بقيادة حسن الترابي.



المحطة الأخيرة

وأصدرت المحكمة الجنائية الدولية عام 2009 مذكرة توقيف بحق البشير لاتهامه بارتكاب "جرائم حرب" و"جرائم ضد الإنسانية" في دارفور ويتنفيذ "إبادة جماعية" منذ عام 2010.

وفي مواجهة ذلك، عمد البشير إلى تحدي الهيئة القضائية الدولية عبر القيام بزيارتين إلى السعودية ومصر حرص خلالهما على الظهور علنا أمام وسائل الإعلام.

وما أسقطه اليوم هو قضية فساد أدت إلى مقاضاته أمام "محكمة خاصة" قضت السبت بإرساله إلى "دار للإصلاح الاجتماعي لمدة عامين".

ولم تاذن السلطات الانتقالية التي تشكلت في سبتمبر حتى الآن بتسليمه إلى لاهاي حيث مقر المحكمة الجنائية الدولية.

وولد عمر حسن البشير (75 عاما) المتزوج من امرأتين من دون أن يكون له أولاد، عام 1944 في قرية حوش بانقا الصغيرة على مسافة حوالي 200 كلم إلى شمال الخرطوم، في أسرة فقيرة من المزارعين.

وينتمي إلى قبيلة البديرية الدهمشية، إحدى القبائل الأكثر نفوذا في البلد.